



بقلم: فيوليت البلعة

الحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة...

نجاح الخيار... إن وجد القرار

جريدة النهار
اللبنانية -
نائبة رئيس
جمعية
الإعلاميين
الاقتصاديين

قد يكون مفهوم الإصلاح جديداً على لبنان - كما هو بالنسبة إلى معظم الدول النامية - كي لا يتفاعل معه بالسرعة الطارئة الموجبة. فبالرغم من التعهدات التي قطعها لبنان أمام المجتمع الدولي - وتحديداً في مؤتمرات باريس 1 وباريس 2 وباريس 3 وبيروت 1 - بقي الإصلاح الاقتصادي والمالي حُلماً موعوداً في معظم مؤسسات القطاع العام، مع محاولات خجولة في اتجاه الحوكمة. ورغم الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة الإدارات والمؤسسات العامة بغية رفع منسوب الإنتاجية وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات، بقيت تلك المحاولات محدودة النتائج والمؤثرات نتيجة التدخلات السياسية والضغوط الهائلة التي تمارس عند كل مفترق للحيلولة دون إقفال مزاريب الإهدار التي يستفيد منها المنتفعون من المحسوبين على الطبقة السياسية.

الضمان الاجتماعي في لبنان هو أحد مؤسسات القطاع العام التي تعنى - في مفهومها الأساسي - بتأمين التوازن الاجتماعي، وأريد لها أن تبقى بعيدة عن الإصلاح وعن الحوكمة الرشيدة، رغم اقتناع وإقرار إدارتها بأهمية الإصلاح كعملية مستمرة - وليست طارئة - وضرورة

حصولها دورياً كل 5 سنوات لتأمين الحركة نحو الأفضل. فالضمان الذي تأسس في ستينيات القرن الماضي، وقام على ثلاث ركائز مالية هي الدولة، وأصحاب العمل، والعمال، هو أفضل نموذج لتأكيد أهمية الحوكمة في إدارة المؤسسات، والتي كانت ستضمن مصيراً مضموناً للضمان وللمضمونين على السواء، لو طبقت. وكان الضمان في انطلاقة نسخة أصلية عن الضمان الفرنسي، وهو التجربة الناجحة في حينه، قبل إخضاعه للعديد من التعديلات. إلا أنه تحول مع مرّ الأعوام - وبفعل ظروف الحرب الأهلية - إلى صندوق للتوظيف السياسي وللمحاسب وللمنتفعات الخاصة على حساب المضمونين الذين يمثلون نحو ثلث الشعب اللبناني. ويتأكد هذا الواقع من وقوع الضمان في سوء إدارة عجز معها عن إدارة التدفقات المالية من فروع الثلاثية، وعتوق انطلاقة الفرع المستحدث للضمان الاختياري - ليصبح عبئاً وليس حلاً - ووقف حائلاً دون تطبيق المكننة الشاملة... وربما الأهم من كل ذلك، هو العجز غير المسبوق وغير المبرر في مسألة الوفاء بالتزاماته العلاجية والطبية تجاه

المضمونين في مواعيدها المستحقة، أي في وقت الحاجة.

ورغم أهمية الضمان الاجتماعي في ضبط "الثورات" الاحتجاجية على حقوق لا تستوفى في مقابل استقطاعات تؤخذ من راتب الأجير شهرياً، يبدو أن المسؤولين عن إدارة الضمان يغفلون خطورة هذا الشق، بدليل التمادي في سياسة اللامبالاة حيال المضمونين. علماً بأن مشروع قانون لضمان الشيخوخة لم يجد طريقه إلى الإقرار بفعل الخلافات السياسية التي أوقفته في منتصف الطريق عام 2003-2004، وأعدت مشاريع البحث عن قانون مثالي إلى نقطة الصفر.

يرفض القيمون على إدارة الضمان الإقرار بوجود "عجز مالي" في الصندوق، بل يعتبرونها "أزمة سيولة عابرة". فمنذ إنشاء الضمان، استمر فرعا "ضمان المرض والأمومة" و"التقديرات العائلية" في تحقيق توازن مالي، بينما دأب فرع "نهاية الخدمة" على تحقيق فائض مالي خصص لتوظيفه في سندات الخزينة اللبنانية وفقاً لنظام الضمان الداخلي، تحقيقاً لمردود مالي مضمون ومنخفض المخاطر. إلا أنه منذ العام 2002، وقع فرعا "ضمان

المرض والأمومة" و"التقديرات العائلية" في عجز مالي، نتيجة أسباب متعددة يبقى أهمها: - خفض الاشتراكات التي يجيها الضمان من أصحاب العمل والعمال والدولة إلى النصف تقريباً، في خطوة أعتقد أنها ستفضي إلى تحفيز المؤسسات على التصريح بعدد عمالها.

- تخلف مؤسسات القطاع العام والخاص على السواء في دفع المستحقات المالية المتوجبة عليها، بما راكم حجم الديون في مقابل إنفاق غير مدروس، فوق العجز.

- رواج ظاهرة "المؤسسات المكتومة" (التي لا تصرّح بعدد عمالها، أو تصرّح عن قسم من الأجر) في ظل إهمال "التفتيش" عن ملاحقة الملتخفين وتجريمهم مالياً.

- استحداث فرع "الضمان الاختياري" وقع سلبي مع وقوعه هو الآخر في عجز مالي، نتيجة عدم توازن اشتراكاته مع التزاماته، لاسيما أنه يستقطب أصحاب الفئات العمرية الكبيرة نسبياً والمصابة بأمراض مزمنة أو التي في حاجة إلى عمليات جراحية.

ومن حينه، بدأ الضمان يتخلف - أو يتأخر - عن سداد فواتير المضمونين التي يفترض أن تستوفى في مهلة لا تزيد على الـ 10 أيام في

الضمان
الاجتماعي
في لبنان
دليل ثابت
على غياب
الإصلاح...
وهو أفضل
نموذج لتأكيد
أهمية الحوكمة
في إدارة
المؤسسات..



تبقى الحوكمة هي الدواء الشافي لكل العلل في الإدارة العامة، إذ من شأنها - في حالة الضمان اللبناني - أن توقف مسارب الإهدار والفساد في مقابل اعتماد مبدأ المحاسبة والمساءلة عند كل تخلف.



بدأ الضمان يتخلف عن سداد فواتير المضمونين التي يفترض أن تستوفي في مهلة لا تزيد على 10 أيام إلى 20 يومًا، ليصل التأخير إلى ما بين 6 و9 أشهر في ظل احتجاج ورفض شعبي عارم.

أدني حد، وعن الـ20 يومًا في أقصاها، ليصل التأخير إلى ما بين 6 و9 أشهر في ظل احتجاج ورفض شعبي عارم. وقد دفع هذا الواقع إدارة الضمان إلى مد يدها على أموال فرع نهاية الخدمة لسد العجز في الفرعين الآخرين، في مخالفة فاضحة لقانون الضمان دون إيجاد حل جذري للمشكلة.

وكان من الطبيعي أن تتشعب مشكلة العجز المالي لتطول العلاقة مع المستشفيات التي تستقبل مرضى الضمان، والتي باتت تهدد بجودة الخدمة التي تقدمها إلى المضمونين مع تلويح هالتوقف عن استقبال هؤلاء المرضى كونهم يشكلون عبئًا عليها. إلى ذلك، تأثر بتلك العلاقة كل من الأطباء وشركات التأمين، لاسيما في ظل الخلاف الحاصل حاليًا على "التعريف المحددة من الضمان" والتي باتت لا تتلاءم وارتفاع الأسعار وزيادة الأجور في الآونة الأخيرة.

لا شك في أن الظروف الإدارية والمالية التي يمر بها الضمان حاليًا تشكل عائقًا حقيقيًا أمام تحقيق أهدافه في تأمين الخدمات على أنواعها للمستفيدين، كذلك تشكل عائقًا أمام وجوب تطوير هذه الخدمات وشمولها لتأمين الرعاية لجميع الفئات، رغم أن خدمات الضمان

الاجتماعي تشكل صمام الأمان الحقيقي للاستقرار الوطني، السياسي والأمني. ولا يختلف اثنان على الإقرار بضرورة وضع خطة إصلاحية مستقبلية، تبدأ بخطة للأمد المنظور، ثم خطط مستقبلية متوسطة وطويلة الأمد، وخصوصًا حيال نظم الدفع وتأدية الخدمات وضبطها ومكثنة الفروع، علما بأن هناك 9 خطط إصلاحية وضعت منذ عام 2002، وتمحورت حول الموضوعات الإدارية والمالية والمكثنة والرقابة الداخلية والخارجية والتدريب والإعلام وشمولية الخدمات.

وتبقى الحوكمة هي الدواء الشافي لكل العلل في الإدارة العامة، إذ من شأنها في حالة الضمان اللبناني أن توقف مسارب الإهدار والفساد في مقابل اعتماد مبدأ المحاسبة والمساءلة عند كل تخلف.

فالحوكمة أو الإدارة الرشيدة غزت في العام 2000 شركة طيران الشرق الأوسط "الميدل إيست"، وأنقذتها من براثن الانهيار الذي عاشه قطاع الطيران العالمي، إثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر، ومن بعده التطورات الأمنية التي شهدتها لبنان، فبقيت أمثلة على نجاح الخيار، إن وجد القرار...